قواعد الموازنة والمفاضلة بين مشاريع مؤسسات العمل الخيري

إعداد الدكتور

ياسر محمد هوساوي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد شهد العمل الخيري تقدمًا ملحوظًا علىٰ مستويات متعددة؛ وذلك إدراكا لأهمية الدور الذي يقوم به في خدمة المجتمع وتنميته. وقد أدىٰ كثرة المؤسسات ومشاريعها إلىٰ زيادة الإنفاق عليها؛ مما دعا كثيراً من المؤسسات المانحة إلىٰ توجيه دعمها إلىٰ بعض الأنشطة والمشاريع دون بعض، أو الاقتصار علىٰ مشروع واحد للمؤسسة المتقدمة. ثم إن المتبرع بماله يريد أن يضع ماله في المكان المناسب، الذي يكون له أثر، ويضمن استمراره؛ فمن هنا كانت العناية بالقواعد الشرعية التي توازن بين المشاريع من الأهمية بمكان.

ويمكن إجمال تلك الأهمية في الآتي:

۞ أهمية الموضوع:

١ - ما سبق من ضرورة ربط الموازنة بين المشاريع بالقواعد الشرعية.

٢ - معرفة تلك القواعد هو السبيل الأمثل لترشيد المشاريع.

٣- أنها طريق الإصلاح للعمل الخيري، ودفعه إلىٰ ما يحقق النفع والأثر.

۞ أهداف الدراسة:

١ -الوقوف علىٰ أبرز القواعد الشرعية التي توازن وتفاضل بين المشاريع الخيرية.

٢-بيان الأثر المترتب علىٰ تطبيق تلك القواعد في دعم العمل الخيري.

۞ هيكل البحث:

مقدمة: وتشتمل علىٰ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وهيكل البحث، ومنهج الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالموازنة والمفاضلة.

المبحث الثاني: القواعد الشرعية للموازنة والمفاضلة.

المبحث الثالث: أثر تطبيق قواعد الموازنة والمفاضلة علىٰ العمل الخيري.

۞ منهج البحث:

يتلخص منهج البحث في النقاط الآتية:

١-جمع المادة العلمية المتعلقة بالبحث، من خلال أبرز مواردها، وتوثيقها من مصادرها، وترتيبها، ثم تحليلها.

٢-شرح الكلمات والمصطلحات الغريبة من مَظَانِّها.

٣-عزو الآيات إلىٰ السور بالأرقام، مضبوطة بالرسم العثماني.

٤-تخريج الأحاديث، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بهما، وإن كان في غيرهما خرجته من مَظَانِّهِ، مع ذكر حكم العلماء عليه.

۞ النتائج المتوقعة:

١-إسهام قواعد الموازنة والمفاضلة في تحسين المشاريع في المؤسسات الخيرية.

٢- تقليل الهدر المالي.

المبحث الأول

التعريف بالموازنة والمفاضلة

قبل الشروع في ذكر قواعد الموازنة والمفاضلة، لا بد من تعريف الموازنة، ويتطلب ذلك بيان معناها في اللغة والاصطلاح.

الموازنة في (اللغة): مُفَاعَلَةٌ من الوَزْن، وهو ثِقَلُ شيء بشيء مثله، وهذا يوازن هذا إذا كان يحاذيه[(١)]، والموازنة هي المعادلة والمقابلة والمحاذاة، ويقال: وازَنَه، أي: عادله وقابله وحاذاه[(٢)].

وأما المفاضلة، فهي – في (اللغة) – من الفَضْل، وهو ضِدُّ النَّقْصِ، ومنه التفاضل وهو التمازي، وفاضلني ففَضَلتُه: أي كنت أفضل منه[(٣)].

وقال ابن فارس: (الْفَاءُ وَالضَّادُ وَاللَّامُ) أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَىٰ زِيَادَةٍ فِي شَيْءٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ: الزِّيَادَةُ وَالْخَيْرُ. وَالْإِفْضَالُ: الْإِحْسَانُ. وَرَجُلٌ مُفْضِلٌ. وَيُقَالُ: فَضَلَ الشَّيْءُ يَفْضُلُ[(٤)].

---

(١) لسان العرب، مادة: وَزَنَ (١٣/ ٤٤٧).

(٢) القاموس المحيط، مادة: وَزَنَ (٤/ ٢٨٣).

(٣) القاموس المحيط، مادة: فَضَلَ (١/ ١٠٤٣).

(٤) مقاييس اللغة، مادة: فَضَلَ (٤/ ٥٠٨).

وفاضل بين الشيئين: قابل بينهما ليحكم بفضل أحدهما علىٰ الآخر[1].

والمعنىٰ المقصود من الموازنة والمفاضلة في هذا البحث: "المقابلة بين مشروعين أو أكثر، وترجيح الأَوْلىٰ أو الأفضل؛ لدعمه والعمل به".

فالموازنة والمفاضلة مبنية علىٰ تقديم الفاضل علىٰ المفضول، والأصلح علىٰ ما هو أدنىٰ منه، والأنفع علىٰ ما يقل عنه، والأَوْلىٰ علىٰ ما يليه أولوية، وهكذا[2] من النظر المقاصدي، والنظر في المآلات وغير ذلك. وعليه، فالموازنة والمفاضلة ترتبط بعدد من القواعد الشرعية والمؤسسية التي ينبغي مراعاتها، وهو ما سيتم طرقه في المبحث الثاني.

(١) معجم الرائد، ص (٦٠٤).

(٢) فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية تأصيلاً وتطبيقًا، حسن بخاري، ضمن أبحاث مؤتمر فقه الموازنات، ص (٢٣١٠).

المبحث الثاني

القواعد الشرعية للموازنة والمفاضلة

القواعد الشرعية للموازنة والمفاضلة كثيرة، سأقتصر في هذا البحث على أهمها، والتي يمكن أن تسهم في تلبية احتياج الجهات الخيرية في عمليات الموازنة والمفاضلة بين المشاريع.

ويمكن ترتيبها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الموازنة بناء على المقاصد الشرعية.

المطلب الثاني: الموازنة بناء على مراعاة المصالح والمفاسد.

المطلب الثالث: الموازنة بناء على المآلات.

المطلب الرابع: الموازنة بناء على معايير العمل المؤسسي.

المطلب الأول

الموازنة بناء على المقاصد الشرعية

من المقرر أن المقاصد الشرعية متفاوتة، وهي علىٰ مراتب متنوعة؛ فالمقاصد تنقسم إلىٰ: ضرورية وحاجية وتحسينية:[1]

أ- فالمقاصد الضرورية: وهي ما لا يستغني الناس عن وجودها بأي حال من الأحوال، وإذا اختلت أدىٰ ذلك إلىٰ وقوع المشقة والعَنَت علىٰ الناس، وهي خمسة جاءت الشريعة بحفظها: (الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال).

ب- والمقاصد الحاجية: هي ما يحتاج الناس إليه لتحقيق مصالحهم، ويؤدي فقدانها إلىٰ المشقة واختلال النظام العام للحياة، دون زواله من أصوله.

ج- والمقاصد التحسينية: وهي ما يتم بها اكتمال وتجميل أحوال الناس وتصرفاتهم، ويشمل ذلك جميع محاسن العادات في سلوك الناس.

فيقدم المشروع المتعلق بالمقصد الضروري علىٰ المشروع المتعلق بالمقصد الحاجي والتحسيني، ويقدم المشروع المتعلق بالمقصد الحاجي علىٰ المشروع المتعلق بالمقصد التحسيني، وذلك في حال تزاحم هذه المشروعات. وأما في حال السعة وعدم التزاحم، وإمكانية العمل بها جميعا من دون تعارض؛

(١) قواعد الأحكام (٢/ ١٢٣)، الموافقات، للشاطبي (٤/ ١٩٥).

فيعمل بها جميعا[1].

وكذلك هناك نوع آخر من الموازنة بين المشاريع، وهو النظر إلىٰ مكملات المقاصد، فالمشروع الحاجي المكمل لمقصد ضروري يقدم علىٰ المشروع الحاجي الذي لا يكمل مقصداً ضروريـًا، وكذا في المشروع التحسيني الذي يكمل مقصداً حاجيـًا علىٰ المشروع التحسيني الذي لا يكمل مقصداً حاجيـًا.

وعليه، تكون مراتب المقاصد التي يفاضل بها بين المشاريع خمسة:

- المشروع الضروري.
- المشروع الحاجي المكمل للضروري.
- المشروع الحاجي.
- المشروع التحسيني المكمل للحاجي.
- المشروع التحسيني.

ولنضرب بعض الأمثلة علىٰ ذلك:

١-لو تعارض لدىٰ مؤسسة مشروعان في قرية واحدة، أحدهما متعلق بحفر بئر ماء لسقي الماء للقرية، والآخر متعلق ببناء وحدات سكنية إضافية للتوسعة علىٰ الأسر، وبنفس التكلفة، فهنا نقدم حفر البئر؛ لأنه متعلق بمقصد ضروري، وهو حفظ النفس، بينما المشروع الآخر متعلق بمقصد حاجي إن لحقتهم مشقة، أو بمقصد تحسيني إن كانت المشقة يسيرة.

(١) أثر القواعد الأصولية في تأصيل العمل الخيري، عبد الجليل ضمرة، ص (٢٨).

٢- لو كنا في مؤسسة دعوية، هدفها الرئيس الدعوة، ولديها مشروع متعلق بتأهيل الدعاة، ولديها مشروع آخر متعلق بتوفير مكاتب للدعاة، فهنا نقدم تأهيل الدعاة علىٰ توفير مكاتب لهم؛ لأن تأهيلهم متعلق بمقصد ضروري أو مكمل له، بينما توفير مكاتب للدعاة متعلق بمقصد حاجي، أو مكمل للمقصد الحاجي.

٣-لو تعارض عند مؤسسة مشروع تعليمي لرفع الجهل عن قرية، ومشروع صحي لانتشار مرض ما فيها، فهنا يقدم المشروع الصحي؛ لارتباطه بحفظ النفس، علىٰ المشروع التعليمي؛ لارتباطه بحفظ العقل.

وهنا ينبغي أن أشير إلىٰ أن كل مقارنة وموازنة بين مشروعين تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والأماكن، فلا يمكن إسقاط هذه الأمثلة علىٰ كل مشروعين يشابهان مع ما ذكر، دون النظر التفصيلي لكل مشروعين، ففي المثال الأخير قد يكون المشروع الصحي لمرض غير خطير أو غير مُعْدٍ، والمشروع التعليمي مرتبط بمبادئ الدين، التي لا يمكن أن يتم إسلام المرء بدونها، فهنا يقدم المشروع التعليمي علىٰ المشروع الصحي، وهنا تكمن أهمية النظر الشرعي للمشاريع كلٍّ علىٰ حِدَةٍ.

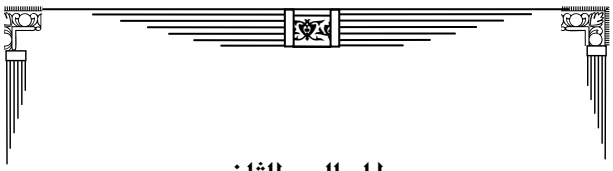

المطلب الثاني

الموازنة بناء على مراعاة المصالح والمفاسد

العناية بقواعد مراعاة المصالح والمفاسد من أهم قواعد الموازنة والمفاضلة بين المشاريع؛ لأن العامل قد يفعل ما يراه واجبًا مع ارتكابه لمحرم أو العكس[1].

ولذا؛ ينبغي للمؤسسات العناية بتلك القواعد تعلُّمًا وممارسة في المفاضلة بين مشاريعها.

هذا، وقد ذكر علماء الشريعة عدداً من القواعد للموازنة والمفاضلة بين المصالح أو المفاسد، أو بينهما، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

۞ أولاً: تعارض المصالح[2]:

وعند تعارض المصالح تقدم أعظمها في سبيل أدناها، فتقدم المصالح المتعلقة بالمقاصد الضرورية علىٰ المصالح المتعلقة بالمقاصد الحاجية والتحسينية، وتقدم المصالح الحاجية علىٰ المصالح التحسينية، وكذلك تقدم المصالح المتعلقة بالأركان والواجبات علىٰ المصالح المتعلقة بالمستحبات

(١) مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/ ٥١٢).

(٢) مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠/ ٥٧).

والمسنونات، وكذلك تقدم المصالح الكلية علىٰ المصالح الجزئية، والمصالح العامة علىٰ المصالح الخاصة، والمصلحة الدائمة تقدم علىٰ العارضة، واليقينية علىٰ الظنية[١].

۞ ثانياً: تعارض المفاسد[٢]:

وعند تعارضها يرتكب أخفها لدرء أعظمها، فترتكب المفسدة المتعلقة بالتحسين علىٰ المفسدة المتعلقة بالحاجة أو الضرورة، وترتكب المفسدة المتعلقة بالمكروه في مقابل المفسدة المتعلقة بالمحرم، وترتكب المفسدة الجزئية في سبيل المفسدة الكُلِّيَّة، وتُدرأ المفسدة العامة بالمفسدة الخاصة، والمفسدة الدائمة بالعارضة، واليقينية بالظنية[٣].

۞ ثالثاً: تعارض المصالح والمفاسد[٤]:

إذا تعارضت المصالح والمفاسد، فإنه ينظر إلىٰ أعظمها؛ فإن كانت المصلحة أعظم قدمت، وإن كانت المفسدة أعظم دُرِئَت[٥]. فإن تساوت المصلحة مع المفسدة، فإن درء المفسدة مقدم علىٰ جلب المصلحة.

أمثلة:

١- في المقارنة بين مشاريع المؤسسة الداخلية، فلو تمت المقارنة بين مشروع

(١) فقه الأولويات، ص (٣- ١٣).

(٢) مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠/ ٥٧).

(٣) فقه الأولويات، ص (٣-١٣)، ضوابط المصلحة، ص(٢٢٢).

(٤) مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠/ ٥٧).

(٥) مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨/ ١٢٩).

متعلق باستكمال الإجراءات والتصاريح النظامية، ومشروع آخر متعلق ببناء خطط المؤسسة، فيقدم المشروع المتعلق باستكمال الإجراءات علىٰ المشروع المتعلق بالخطط؛ لأن فيه تحصيل أعلىٰ المصلحتين، ثم إن تفويت المشروع الأول قد يعود علىٰ المؤسسة بالإبطال أو الإغلاق.

٢- الموازنة بين الاستفادة من المال الحرام في بناء مسكن للأيتام متكامل المرافق والاحتياجات - مثلا - أو الاقتصار علىٰ المسكن بدون مرافق واحتياجات بمال حلال، فهنا ننظر هل تغطية الاحتياجات والمرافق من الضروريات أو الحاجيات؛ فتحتمل، أو أنها من التحسينيات، فإن كان من الأول احتملت المفسدة في مقابل المصالح المترتبة علىٰ استكمال المرافق.

٣- تقديم مشروع حفر بئر علىٰ مشروع سقي الماء؛ بناء علىٰ أن الأول مشروع نفعه دائم أو طويل الأجل، والثاني نفعه مؤقت وقصير الأجل.

٤- مشروع إنشاء مدرسة مع مشروع ابتعاث أفراد للدراسة، يقدم مشروع إنشاء المدرسة علىٰ مشروع الابتعاث؛ فالأول مشروع كُلّي والثاني مشروع جزئي.

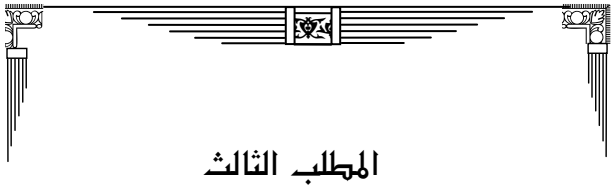

المطلب الثالث

الموازنة بناء على المآلات:

من أهم قواعد الموازنة بين المشاريع في العمل الخيري النظر إلىٰ مآل هذا المشروع؛ إذ لا بد أن يكون المشروع محققاً للهدف المنشود والمقصود للمؤسسة مآلاً[1]، فيقدم المشروع الذي يعود مآله بالنفع والخير علىٰ المؤسسة علىٰ غيره، ويقدم ما مآله إلىٰ الاستمرار والدوام علىٰ ما مآله إلىٰ الانقطاع والقصور، والمرجع في ذلك كله أن يكون موافقاً لمقصود الشرع.

والنظر في مآلات المشاريع يعطي المشاريع القوة والصلابة التي تجعلها أنفع وأوسع وأدوم؛ وذلك يعود علىٰ المؤسسة بالخير والنفع والدوام.

أمثلة:

١-الموازنة بين مشروع تعليم المهن للفقراء ومشروع إطعامهم، فمشروع الإطعام مهم، ويسد حاجة لدىٰ الفقير، لكن مشروع تعليمهم أولىٰ؛ لمآله الذي يسد حاجتهم للناس مستقبلاً، ويغنيهم عن السؤال.

٢-المشاريع الوقفية في المؤسسات الخيرية لها أثر عظيم في استمرارية المؤسسة ودوامها، مع أنها تحتاج إلىٰ إنفاق كبير أول الأمر، لكن عاقبتها كبيرة

(١) أثر القواعد الأصولية في تأصيل العمل الخيري، ص (٣١).

وعظيمة علىٰ المؤسسات الخيرية، بينما المشاريع الاستثمارية المؤقتة فوائدها معجلة، لكن ليس لها منفعة مستمرة للمؤسسة.

٣- المشاريع الوقائية والتوعوية، تقدم علىٰ المشاريع العلاجية؛ لأن أثرها أكبر، وعواقبها أنجع.

المطلب الرابع

الموازنة بناء على معايير العمل المؤسسي:

النظر في معايير العمل المؤسسي مما يخدم في الموازنة بين المشاريع في العمل الخيري؛ وذلك لأن المشاريع تحتاج إلىٰ جهد كبير في الوقت، من حيث الإعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتحتاج إلىٰ المال، وهذا الجهد لا بد وأن يكافيء المشروع والأنشطة المصاحبة له، وكذلك ينبغي أن يحقق المشروع أهداف ورؤية المؤسسة.

فتعتمد المؤسسة مجموعة من المعايير للمفاضلة بين مشاريعها؛ حتىٰ تتكافأ الفرص بين تلك المشاريع، وتخرج من المؤسسة المشاريع المتميزة التي توافق المعايير المرضية فيها. ومن أبرز المعايير التي يمكن اعتمادها:

١- ارتباط المشروع برؤية وأهداف المؤسسة، فالمشاريع التي لا تخدم ذلك ينبغي إبعادها وتحييدها، ثم ينظر إلىٰ المشاريع وما مدىٰ تحقيقها للرؤية والأهداف، وهل تحقيقها مباشر أو غير مباشر، وهل المشروع يخدم هدفًا واحداً أو أكثر من هدف، وهل يمكن الاستغناء عنه بمشروع آخر يغطي الهدف أم أنه مشروع لا يمكن تحقيق الهدف إلا من خلاله؟ وهكذا.

٢- الجهد الذي سيبذل في المشروع من وقت ومال، وهل يمكن نأتي بمشروع آخر يحقق الهدف بأقل من هذا المشروع في الزمن أو في المال؟

٣-الأثر والتغيير الذي يمكن إحداثه بهذا المشروع، والفوائد والعوائد والمهارات التي ستكتسب منه، والمواصفات التي يمكن أن تتحقق من كل مشروع.

وقد تعمد بعض مؤسسات العمل الخيري - أحيانـًا - مشاريع تخالف ذلك، بأن تكون المشاريع ذات تكلفة لا توازي المال والجهد المبذول فيها، أو أن تعمل المؤسسات بمشاريع خارجة عن نطاقها أو عن رؤيتها ورسالتها وأهدافها، أو أن تعمل بدون توازن، بأن تعمل مشاريعها في أهداف دون أهداف.

أمثلة:

١-تَوَجُّهُ كثير من المؤسسات إلىٰ المشاريع المالية دون النظر في المشاريع المتعلقة ببناء المؤسسة داخليـًا، فيبذل جهد مضاعف في تحصيل المال، ويبذل جهد لا يذكر في إعداد لوائح المؤسسة والإجراءات التي تنظم عملها الداخلي.

٢-بعض المؤسسات لديها مشاريع كثيرة متعلقة بالمستفيدين منها وبعملائها، وفي المقابل لا تبذل جهداً يذكر في تطوير العاملين فيها؛ مما ينعكس سلبـًا علىٰ المؤسسة علىٰ المدىٰ البعيد.

٣-لو كان عندنا مشروعان، أحدهما يتعلق بالنشاط الرئيس للمؤسسة، والآخر يتعلق بالأنشطة المساندة، قدم المشروع المتعلق بالنشاط الرئيس علىٰ النشاط المساند، كما لو كان لدىٰ مؤسسة اجتماعية مشروع متعلق بالتواصل الاجتماعي، ومشروع آخر كملتقىٰ توعوي، فيقدم الأول لتعلقه بالنشاط الرئيس للمؤسسة، بينما الآخر فيتعلق بنشاط فرعي فيها.

المبحث الثالث

أثر تطبيق قواعد الموازنة والمفاضلة على العمل الخيري

لتطبيق الموازنة والمفاضلة بين مشاريع المؤسسات الخيرية آثار كبيرة علىٰ المؤسسات الخيرية، وعلىٰ القطاع الخيري ككل، ومن أهم هذه الآثار ما يأتي:

۞ أولاً: رعاية مقصد الشارع:

إن تطبيق قواعد الموازنة بين مشاريع المؤسسات ضمانة لرعاية مقاصد الشارع، وحفظ حقوق الله فيها، حيث يكون العمل بتلك المشاريع بعد الموازنة قائمـًا علىٰ أساس شرعي متين، قدم فيه ما يستحق التقديم، وأخر فيه ما يستحق التأخير، وروعي فيه الأَولىٰ؛ مما ينعكس أثره علىٰ العمل والعاملين بالراحة والاطمئنان، ورفع الحرج عن نفوسهم، في أن ما أقدموا عليه هو المستحق للتقديم، وما تركوه أو أخروه مستحق للترك أو التأخير.

۞ ثانياً: تضييق مساحة الهدر:

من آثار الموازنة بين مشاريع العمل الخيري، وثمارها العظيمة، تضييق مساحة الهدر في العمل الخيري من شتىٰ النواحي، في المال والوقت والجهد، وذلك بالعمل بأكثر المشاريع التي توفر الجهد والمال للمؤسسة، وتحفظ وقت العاملين فيها من الضياع، ولذا نجد المؤسسات الخيرية، التي تتبنىٰ الموازنة بين

مشاريعها، تختصر الوقت والجهد والمال، بخلاف تلك المؤسسات والأعمال الخيرية التي لا تتبنىٰ الموازنة في مشاريعها، فإنها تتأخر في الإنجاز عن الأولىٰ.

۞ ثالثاً: تحسن وجودة المشروعات:

الموازنة بين المشاريع في العمل الخيري من أفضل الوسائل لتقويتها ومتانتها، ووصولها إلىٰ درجات متقدمة في الإتقان والجودة، فلا يقدم فيها إلا ما يستحق التقديم وفق القواعد، وهذا - بلا شك - يقوي العمل الخيري ويحسن صورته، ويخرجه من الانتقائية واللامنهجية إلىٰ الشفافية العدالة.

۞ الخاتمة:

الحمد لله، والصلاة السلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه ومن والاه، **أما بعد:**

ففي نهاية هذا البحث أذكر أهم النتائج والتوصيات، وأبتدئ بالنتائج:

○ النتائج:

١- إسهام قواعد الموازنة والمفاضلة في تحسين المشاريع في مؤسسات العمل الخيري، والرقي بها.

٢- في العناية بقواعد الموازنة والمفاضلة بين مشاريع العمل الخيري رعاية لمقاصد الشارع.

٣- قواعد الموازنة والمفاضلة تختصر الطريق للمؤسسات الخيرية، وتقلل الجهد، وتوقف الهدر المالي علىٰ مشاريع يمكن للمؤسسات الاستغناء عنها،

وترشدها للمشاريع التي تحقق أهدافها بفاعلية عالية.

٤-تحقق الموازنة بين المشاريع العدالة بينها، والشفافية التي تقلل من الاجتهاد الشخصي، المبني علىٰ الميول والرغبات لدىٰ قيادات المؤسسة أو العاملين فيها.

❍ التوصيات:

١-العناية بتكوين مجالس أو لجان للعمل علىٰ موازنة المشاريع في مؤسسات العمل الخيري في المؤسسات الخيرية، أو علىٰ مستوىٰ المدن أو المناطق.

٢-انتقاء شخصيات لديها العلم بقواعد المفاضلة والموازنة، ولديها ممارسة ودراية وقرب من المؤسسات الخيرية، لهذه اللجان أو المجالس.

٣-إنشاء مجلة أو دورية للعناية بما يشْكل علىٰ المؤسسات الخيرية من مسائل شرعية في مجال العمل الخيري عمومـًا، وما يتعلق بالموازنة بين المشاريع فيها علىٰ وجه الخصوص.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

المراجع

١- أثر القواعد الأصولية في تأصيل العمل الخيري: المشروعية والإجراءات، ضمن مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث / ٢٠٠٨ م.

٢- الرائد، (معجم) جبران مسعود، الطبعة السابعة لدار العلم للملايين، ١٩٩٢م.

٣- ضوابط المصلحة، محمد سعيد البوطي، الطبعة الثانية لمؤسسة الرسالة، ١٣٩٣هـ.

٤- فقه الأولويات: دراسة جديدة في ضوء الكتاب والسنة، يوسف بن عبدالله، الطبعة الثانية لمكتبة وهبة، ١٤١٦هـ.

٥- فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية تأصيلاً وتطبيقًا، حسن عبد الحميد بخاري، ضمن أبحاث مؤتمر فقه الموازنات ودوره في الحياة المعاصرة، ١٤٣٤هـ.

٦- القاموس المحيط مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٧- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، طبعة ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م.

٨- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، الطبعة الأولىٰ لدار صادر، ١٩٩٧م.

٩- مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.

١٠- الموافقات في أصول الشريعة، لإبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، عناية إبراهيم رمضان، الطبعة الأولىٰ لدار المعرفة – بيروت، ١٤١٥هـ.

١١- مقاييس اللغة، لأبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية لمطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، ١٣٩١ هـ.